ابريل 2026

محاميك .. دائما هنا لندعمك ..

بوابة للمعرفة القانونية وتقديم الحلول يديرها فريق من المحامين المتخصصين
ويشرف عليها الأستاذة/ نهاد أبو القمصان المحامية بالنقض

المقالات القانونية مقال العدد

فخ "القيم الأسرية": هل القانون معيار أم وجهة نظر؟

في ظل موجة الملاحقات القانونية لصانعات المحتوى بتهمة "مخالفة القيم الأسرية"، يدق المركز المصري لحقوق المرأة ناقوس الخطر حول ضبابية هذا المصطلح، مطالبًا بوضع حدّ للاجتهادات الشخصية التي قد تتحول إلى "وصاية اجتماعية".

تتلخص مطالب ورؤية المركز في ثلاث نقاط جوهرية:

- أزمة "التعريف الغائب": يطالب المركز المشرع بصياغة تعريف قانوني دقيق وشامل لما يسمى "القيم الأسرية". غياب هذا التعريف يجعل تطبيق القانون انتقائيًا، ويخضع لأهواء التفسير الشخصي أو ضغط "التريند"، مما يضرب مبدأ الشرعية الجنائية في مقتل.
- سلاح "البلاغات الكيدية": يحذر المركز من ظاهرة البلاغات المقدمة من بعض الأفراد تحت ستار "المواطنة"، والتي تستهدف مظهر النساء أو سلوكهن الشخصي. لذا، لا بد من وضع ضوابط تفرق بين البلاغ القانوني الجاد والبلاغ القائم على التحيز أو تصفية الحسابات.
- ازدواجية المعايير: ينتقد المقال "انتقائية" المحاسبة؛ فبينما يتم القبض على فتيات بسبب فيديوهات رقص أو تعبير عفوية، يتم التغاضي عن محتوى إعلامي يتضمن سباً علنياً، أو صفحات تُهين النساء بشكل ممنهج وتصفهن بألفاظ تحقيرية (مثل "نواشز")، دون أن تتحرك ضدها الإجراءات ذاتها.

تؤكد "نهاد أبو القمصان" أن العدالة تقتضي المساواة؛ لذا وجب تحديد "الجريمة" بوضوح، ومنع تحويل القانون إلى أداة لاستهداف النساء، مع إعطاء الأولوية لمواجهة التحريض الفعلي وإهانة الكرامة الإنسانية.

خدماتنا القانونية في مجال الأستشارات المجانية:

- منصة محاميك هي بوابة للمعرفة القانونية وتقديم الحلول يديرها فريق من المحامين المتخصصين ويشرف عليها الأستاذة/ نهاد أبو القمصان المحامية بالنقض

اسأل محاميك

سؤال:
هل يوجد تعريف واضح لقيم الاسرة المصرية؟

الإجابة

لا يوجد حالياً في القانون المصري تعريف محدد أو نص حصري يوضح ماهية "قيم الأسرة المصرية" بشكل قاطع (جامع مانع).
هذا الغياب هو تحديداً جوهر الأزمة القانونية والحقوقية التي يثيرها المختصون، ومن أبرزهم المركز المصري لحقوق المرأة.

معلومة قانونية

قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات (رقم 175 لسنة 2018). وتحديداً في المادة (25) التي تعاقب على "الاعتداء على أي من المبادئ أو القيم الأسرية في المجتمع المصري". لكن القانون:
لم يضع قائمة بهذه القيم.
لم يحدد الأفعال التي تُشكل اعتداءً عليها بشكل دقيق.
لم يفرق بين "العرف الاجتماعي" (الذي يتغير) وبين "الجريمة القانونية" (الثابتة).

المستجدات القانونية

نص المادة (25) من قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات رقم 175 لسنة 2018 هو كالتالي:

"يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر، وبغرامة لا تقل عن خمسين ألف جنيه ولا تجاوز مائة ألف جنيه، أو بإحدى هاتين العقوبتين، كل من اعتدى على أي من المبادئ أو القيم الأسرية في المجتمع المصري، أو انتهك حرمة الحياة الخاصة

محاميك

مفاهيم حقوقية

قرارات "حماية الأسرة" (Protection of the Family)
منذ عام 2014، تقود مجموعة من الدول (من بينها دول عربية وروسيا والصين) تحركات داخل مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة لإصدار قرارات تحت عنوان "حماية الأسرة ودورها في المجتمع".
بهدف تحقيق نمو اقتصادي شامل
والذي يعد هدفا من أهداف التنمية:
1- الهدف الأول، القضاء على الفقر
2- الهدف الخامس، المساواة بين الجنسين
3- الهدف العاشر، الحد من أوجه عدم المساواة

عملائنا

الاستقبلت صفحات الفيس بوك وخطوط التليفون إجمالي 409 استشارة , كانت موزعة كالتالي: -

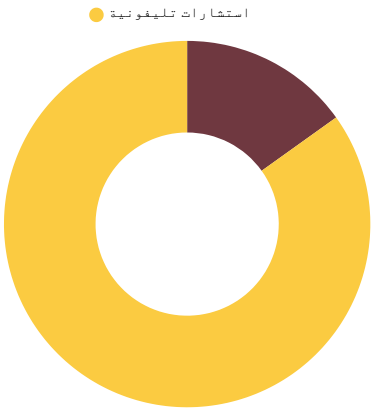

- الاتصالات الواردة عبر خطوط التليفون
- الفيسبوك

- الاتصالات الواردة عبر خطوط التليفون: 347 استشارة أي ما مثل نسبة 84.8%
- صفحات وسائل التواصل الاجتماعي : 62 استشارة أي ما مثل نسبة 15.1 %

مستشارك القانونى فى قضايا الأسرة ... الابتزاز الالكتروني حين يتحول إلى سلاح لإسقاط الحقوق

الابتزاز الإلكتروني الزوجي أصبح وقائع متزايدة، وكشف العديد من ضحايا هذه الجرائم عن قصص مؤلمة منها، فكيف تتحول المودة والرحمة والسكن التي ذكرها الله عز وجل في آياته إلى مساومة وتهديد وابتزاز بكل بساطة وتقول «ن. ع» 38 سنة:10 سنوات زواج مشاكل وتعسف وبخل ومعاملة قاسية من ضرب واهانة، ورغم ذلك تحملت من أجل عيون ابنائي الثلاثة الصغار ثمرة هذا الزواج، وعندما قررت الابتعاد وطلب الطلاق وتركت منزل الزوجية بعد تعرضي لضرب مبرح،

فوجئت بزوجي يرسل لي صور خاصة بي كان قد التقطها لي في احدي المرات بحجة تجديد وخلق جو من الاثارة، وارسل مقاطع فيديو قصيرة مدتها لا تتعدي الدقيقه وانا في وضع مخل، لا اتذكر حتى متى التقط هذه الفيديوهات لي، وهددني بأنه سوف يرسل هذه الصور والفيديوهات لابي وشقيقي ويفضحني أمامهم، كنت امسح الصور بسرعه وانا اتوسل اليه الا يفعل ذلك، وكان يرسلها لي يوميا بشكل مبتذل خلق داخلي رهبة وقلق لا يحتمل، وبعدها بأيام قليلة نفذ تهديده وأرسلها لأسرتي في البيت بل وأرسلها على هاتف عمي، وهددهم بأنه سوف يتهمني بالخيانة وبأني كنت على علاقة بغيره وقمت بتصوير تلك المشاهد لغيره. وبعد عمل جلسة عرفية معه علمنا سبب ضغطه بهذا الشكل وكان للمساومة على التنازل عن حقوقي عند الطلاق بدلا من استغلال الصور والفيديوهات استغلالا سيئا، وإذا لم اتنازل عن كل حقوقي المادية وأوقع على عقد اتفاق بالتنازل حتى عن مسكن الزوجية لكونه مسكن حضانة سوف يحرر بهذه الصور محضر ضدي أو ينشرها على الانترنت، ووافق ابي بكل شروطه مقابل التستر عليّ رغم اني بريئة ومغلوبة على أمري،

ومن حيث الموقف القانوني محاميك يوضح :

لقد حسم القانون المصري هذه الجدلية حيث يعاقب قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات رقم 175 لسنة 2018) الابتزاز الإلكتروني بالحبس مدة لا تقل عن سنتين ولا تجاوز 5 سنوات، وغرامة مالية بين 100 ألف و300 ألف جنيه، أو بإحدى العقوبتين. قد تصل العقوبة للسجن 7 سنوات إذا اقترن التهديد بطلب مالي،

الاعتداء على الحرمة الخاصة وقانون 175 لسنة 2018): الحبس لا يقل عن 6 أشهر وغرامة لا تقل عن 50 ألف جنيه لمن اعتدى على المبادئ القيمية الأسرية أو نشر صوراً ومحادثات دون رضا.

تشديد العقوبة: تُضاعف العقوبة في حال الابتزاز الجنسي أو التشهير بغرض طلب فعل غير مشروع،

الحق العام: لا يسقط الحق العام في جرائم الابتزاز حتى لو تنازلت الضحية عن محضرها، نظراً لما تمثله هذه الجرائم من خطر على أمن المجتمع.

طرق الإبلاغ: يمكن تقديم البلاغات عبر بوابة وزارة الداخلية أو التوجه إلى إدارة مكافحة جرائم الحاسبات وشبكات المعلومات (مباحث الإنترنت).

اتصل بنا

التليفون :
01061496144
01066854655
0225242141

واتس أب:
01061496144
البريد الإلكتروني :
info@mohamek.com
complaints@mohamek.com
للتواصل مع فريق الدعم او الشكاوي (رسائل من خلال الواتس اب فقط) 01024234501

محاميك نشرة شهرية تصدر عن منصة محاميك بالتعاون مع المركز المصري لحقوق المرأة و بيت الخبرة القانوني و النوعي

محاميك
دائما هنا لندعمك

اطلب استشارة مجانا
اونلاين املأ الاستمارة او من خلال الايميل
تلفونيا مكالمة لمدة ٣٠ دقيقة

ساعات العمل
الأحد - الخميس : 10 صباحا - 4 مساءً